جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

أساليب التهريب وطرق المكافحة والتعاون الدولي

لواء د. محمد فتحي عيد

٢٠٠١م

أساليب التهريب وطـرق المكافحة والتعاون الدولي

لواء د. محمد فتحي عيد

أساليب التهريب وطرق المكافحة والتعاون الدولي

أنا والبحر ومهربو المخدرات

أنا عاشق للبحر مذ رأيته وأنا غض صغير، زرقة مائه متعة للناظرين، صمته في خشوع الزاهدين، هدير أمواجه فيه زئير الحق عندما يجرف الباطل ويدفنه في قرار مكين، نسيمه يبدد قيظ الصيف، رياحه تنعش زواره في برد الشتاء، في أعماقه الدر كامن وفي غياهبه يفترس الكبير الصغير ويفتك القوي بالضعيف، وبالرغم من ذلك يظل سطح اليم لوحة أبدعها الخالق ترفع هم المكروبين، وتنزل السكينة بنفوس الملتاعين وتلهم الشعراء والأدباء والفنانين.

وعندما عملت في مجال مكافحة المخدرات في عقد الستينيات عرفت أن البحر طريق من طرق تهريب المخدرات إلى مصر، ولكنه عندما يثور لتلويث مائه يحطم مراكب التهريب أو يلفظ المخدرات المصبرة فيه. وازدادت معرفتي بالبحر في بداية عقد الثمانينيات وتحديداً عام ١٩٨٣م، في ذلك العام كان قد مضى على عملي مديراً لإدارة الشئون الدولية والتخطيط بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات ثمان سنوات تجمع لدي خلالها كم هائل من المعلومات عن تهريب المخدرات في البحر، وعن عصابات الإجرام المنظم التي تتولى إدارة عمليات التهريب واستطاعت إدارة الشئون الدولية والتخطيط أن تسهم في وضع أسس التعاون الدولي بين الإدارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية وبين نظيراتها في الدول العربية والأجنبية والأجهزة الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة المخدرات، وشمل التعاون الدولي: تبادل المعلومات، تبادل المساعدة القانونية، تسليم المجرمين، المساعدات الفنية المتطورة، التدريب والاشتراك في ضبط جرائم تهريب

المخدرات باستخدام أسلوب التسليم المراقب في ظل هذه الظروف وصلت معلومات من جهاز مكافحة المخدرات اليوناني عن اعتزام إحدى عصابات المافيا جلب كمية كبيرة من الهيروين من تايلاند أحد أضلاع المثلث الذهبي وذلك لترويجها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . وأعدت العصابة لنقل المخدرات سفينة ترفع العلم اليوناني اسمها الكسندروس ج وطلب جهاز مكافحة المخدرات اليوناني تصوير السفينة عند مرورها في قناة السويس قادمة من البحر المتوسط في طريقها إلى البحر الأحمر ، والحصول على مستندات رسمية من هيئة قناة السويس موضحاً بها تاريخ الوصول وتاريخ المغادرة . وقامت الإدارة المصرية بتنفيذ ما طلب منها على أكمل وجه في حضور ضابط الموضوع اليوناني وضابطي اتصال إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية بالقاهرة واليونان .

وبعد فترة أبلغتنا الإدارة اليونانية أن المخدرات شحنت في المركب وأخفيت في قاعها وأن الكمية تزن حوالي ربع طن من الهيروين النقي وتقدر قيمتها بملايين الدولارات ، وطلبت الإدارة اليونانية السماح لمجموعة من الضباط اليونانيين بالحضور إلى القاهرة قبيل وصول السفينة إلى قناة السويس للاتفاق على الخطوات التالية وترتيبات الضبط .

وفي اجتماع ضم ممثلي أجهزة المكافحة اليونانية والأمريكية والمصرية عرض الجانب اليوناني معلوماته عن الشحنة ومحرزيها من البحارة اليونانيين وأن أحد أعضاء المافيا ويدعى بالستيني يتولى حراسة الشحنة وهو مسلح ببندقية آلية وعد دمن المسدسات ، وعرض الجانب الأمريكي معلوماته عن بالستيني وأنه مثل غيره من حراس شحنات المخدرات قاتل محترف شارك في حروب المافيا في الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا والتي أسفرت عن

مقتل العديد من أعضائها وتصفية بعض رؤسائها وله سجل إجرامي حافل في الولايات المتحدة وإيطاليا وله سجل إجرامي ثالث في المانيا الغربية حيث يتردد على عشيقة دائمة له، وأضاف الجانب الأمريكي أنه يتسم بقوة بدنية فائقة وتفكير إجرامي مبتكر. وأوضح الجانب اليوناني أن المعلومات لم تؤكد حتى الآن وجهة السفينة الكسندروس ج. وتساءل عن مدى إمكانية تسللهم إلى داخل السفينة لمراقبة العصابة عن كثب وإخطار أجهزة المكافحة بوجهة السفينة، وبين الجانب المصري سهولة هذا الإجراء ولكن احتمالات قتلهم واردة إذا ما كشفت العصابة أمرهم. وطرح الجانب المصري سؤالاً عن المكان المناسب لاقتحام السفينة، وكانت الإجابة غاطس ميناء السويس حيث تقف السفن فترة ليست بالقصيرة انتظاراً لمقدم قارب هيئة قناة السويس الذي يتولى إرشاد السفن لكي تعبر المجرى المائي الذي يسمح بمرور السفن الكبيرة في القناة، وفي هذه الحالة يدخل ضبط الواقعة في اختصاص جهاز مكافحة المخدرات المصري ووجد المجتمعون أن هناك احتمالات لفقد الشحنة إذا ما خرجت السفينة إلى البحر الأبيض المتوسط، فقد تغير اتجاهها إلى دولة ثالثة وقد تأتي طائرة هيلوكوبتر وتلتقط الشحنة وتنقلها من بطن السفينة إلى ظهر الطائرة [1].

ووافقت الحكومة اليونانية على ما انتهى إليه المجتمعون بعد أن تبين لها تعذر ضبط المركب في البحر العالي. ووافق وزير الداخلية المصري انذاك اللواء حسن أبو باشا على أن تقوم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بضبط الشحنة وحائزيها وحارسيها بعد أن سألني سؤالاً محدداً أجبته عليه

---

(١) ملف قضية السفينة الكسندروس سنة ١٩٨٣م أرشيف الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، القاهرة.

بالايجاب وكان السؤال هو : هل تملك السلطات المصرية حق التدخل لضبط جريمة جلب الهيروين وفاعليها على سفينة أجنبية تعبر المياه الإقليمية المصرية خاصة وأن المخدرات ليست في طريقها إلى مصر .

في يوم الضبط كانت السفينة الكسندروس ج متراكية في غاطس ميناء السويس وأمامها سفينتان وخلفها ثلاث سفن في انتظار وصول مركب الإرشاد وكالعادة أحاطت قوارب صغيرة تحمل باعة البحر المتجولين يعرضون على بحارة السفن بضائع مصرية من منسوجات قطنية ومشغولات فضية ونحاسية وانتيكات فرعونية في مقابل ما يحمله البحارة من بضائع أجنبية من سجائر وأدوات كهربائية ، وأنزل بحارة المركب الكسندروس ج سلماً من الحبال صعد عليه بعض البمبوطية بخفة ، وفي لحظات انقض اثنان منهم على الستيني الذي كان مستلقياً على سطح السفينة مستمتعاً بشمس مصر الدافئة ومناخها الساحر وقبل أن يفيق من المفاجأة كانت القوات قد أحاطت بالسفينة وتمت السيطرة تماماً عليها واكتشف الضباط الذين كانوا متنكرين في زي بمبوطية مكان الشحنة في بطن المركب واقتيد الجميع إلي قسم مكافحة مخدرات السويس دون إطلاق عيار ناري واحد ودون خسارة في الأرواح أو الأموال .

وما أن وصل نبأ ضبط القضية إلى إيطاليا حتى سارعت بطلب تسليم بالستيني لها للإدلاء بما لديه من معلومات في قضية المافيا المنظورة آنذاك أمام محكمة باليرمو والتي ثبت تورط عدد كبير من المسؤولين فيها ، واعتذرت مصر عن تسليم المتهم الإيطالي إلى حكومته إلا بعد أن يسدد دينه إلى مصر التي خرق قانونها . وتولت النيابة التحقيق وأمرت بحبس المتهمين اليونانيين والمتهم الإيطالي ، وعندما عرض المتهمون على محكمة

الجنح المستأنفة منعقدة على هيئة غرفة مشورة للنظر في تجديد حبسهم اعترض محاموهم، وقدموا للمحكمة مؤلفات بعض كبار أساتذة القانون الجنائي التي تؤكد أن ما يقع على السفينة من جرائم لا يخضع إلا لقانون علمها، وأن الدولة الشاطئية لا يحق لها التدخل إلا في حالات ثلاث: الحالة الأولى: أن يطلب قبطان السفينة أو قنصل الدولة التي تحمل السفينة علمها تدخل الدولة الشاطئية. الحالة الثانية: أن تمتد الجريمة إلى المياه الإقليمية للدولة الشاطئية. والحالة الثالثة: أن تخل الجريمة بالأمن في الدولة الشاطئية. ولم تشأ غرفة المشورة أن ترد على الدفاع ولكنها أخلت سبيل المتهمين فوراً وبلا ضمان.

وكثر الحديث في وزارة الداخلية عن حق المرور البريء وجهلي بالقانون الذي وضع الوزارة في مأزق حرج وتسبب في إخلاء سبيل مجرمين دوليين عتاه احتراماً لمبدأ الشرعية. اتصلت بالنائب العام وعرضت عليه مذكرة أوضحت فيها أن بعض فقهاء القانون الجنائي المصري ما زالوا أسرى فتوى مجلس الدول الفرنسي الصادرة في ٢٠ نوفمبر ١٨٠٦م بتطبيق قانون علم السفينة على الجرائم التي تقع على ظهرها، وتدخل الدول الشاطئية وتطبيق قانونها إذا توافرت حالة من الحالات الثلاث السابق ذكرها. وأن هذه الفتوى كانت أساساً لعرف تم بلورته في مؤتمر تدوين القانون الدولي بلاهاي عام ١٩٣٠م. وظل أغلب الفقهاء أسرى إعلان لاهاي ١٩٣٠م ومن قبله فتوى ١٨٠٦م، بالرغم من التطورات التي حدثت على الساحة الدولية وخاصة في مجال مكافحة المخدرات وصدور اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي لعام ١٩٥٨م التي أضافت إلي الحالات الثلاث حالة رابعة تعطي للدولة الشاطئية الحق في التدخل وتطبيق قانونها إذا كان ما تتخذه من إجراءات لازماً للحد من الاتجار غير المشروع في المخدرات، وختمت البحث بمفاجأة وهي إن

مكان الضبط وهو غاطس ميناء السويس جزء من خليج السويس، وخليج السويس طبقاً للقانون الدولي مياه وطنية مصرية تخضع للقانون المصري دون قيد ولا شرط. ولحسن الحظ كانت السلطات التايلاندية قد ألقت القبض على منتجي الهيروين الذين باعوا الشحنة لرجال المافيا في بانكوك، وبناء على هذه المعلومات الجديدة أمرت النيابة العامة بالقبض على المتهمين اليونانيين والإيطالي قبل أن يغادورا مصر وأمرت بحبسهم وظلوا محبوسين إلى أن أدانتهم المحكمة وحكمت عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة. وكان لهذه القضية الفضل في إرساء محكمة النقض المصرية لمبدأ قانوني هام هو حق السلطات المصرية المختصة في ضبط جرائم الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة التي تقع على ظهر سفينة أجنبية تمخر عباب بحرها الإقليمي حتى ولو كانت المخدرات في طريقها إلى دولة أخرى غير مصر وفاء بالتزام دولي قننته الاتفاقيات الدولية الصادرة في شأن المخدرات لحماية المجتمع الإنساني بأكمله والحفاظ على حضارة الجنس البشري في أي مكان على ظهر البسيطة.

وفي شهر فبراير عام ١٩٨٥م كنت عضواً في وفد مصر الذي شارك في اجتماعات الدورة الحادية والثلاثين للجنة الأمم المتحدة للمخدرات. وكانت اللجنة قد استجابت لطلب الجمعية العام للأمم المتحدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشرعت في إعداد مشروع اتفاقية جديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وقدمت للجنة ورقة عمل أوضحت فيها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قام بدراسة لعمليات تهريب المخدرات في البحر العالي ركز فيها عن ازدياد عدد السفن التي تعمل في تهريب المخدرات في البحر العالي زيادة تنذر بالخطر، وأنه في حالات كثيرة ترفع السفينة علماً غير علم الدولة المسجلة فيها وانتهت الدراسة بصدور قرار المجلس رقم ٤ المؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٣م في شأن الإجراءات الكفيلة

بتحسين التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات عبر البحار طالباً فيها الدول أعضاء هيئة الأمم المتحدة بالتزام الدقة التامة في إجراءات تسجيل السفن وعدم فتح تراخيص للأشخاص المشهور عنهم تهريب المخدرات، وأن تطالب الدولة السفن التي تحمل علمها بأن تحمل على ظهرها وثائق تسجيلها، وأن تتخذ كل دولة الإجراءات الفعالة لمنع استخدام السفن في تهريب المخدرات، والغاء ترخيص السفن التي يثبت قيامها بهذا النشاط الآثم، وأن تتعاون الدول فيما بينها لمنع عمليات تهريب المخدرات عبر البحار.

وبينت في الورقة أن القواعد القانونية الدولية التي تحكم عملية المكافحة ما زالت قاصرة وضربت مثلاً بالمادة ١٠٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تنص على تعاون جميع الدول في قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بواسطة السفن في أعالي البحار، وأوضحت أن هذا النص عام وينبغي تحديده، وينبغي إعطاء الحق لكل دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة في ضبط جرائم تهريب المخدرات بواسطة السفن حتى ولو كانت السفينة لا تحمل علم هذه الدولة وتحمل علم دولة أخرى، إذ أن جرائم تهريب المخدرات لا تقل خطراً عن جرائم القرصنة التي أعطت الاتفاقية للدول الأطراف الحق في ضبطها متى توافرت لديها دواعي اتخاذ هذا الإجراء شريطة أن يقوم بتنفيذ الضبط سفن أو طائرات حربية أو غيرها من الطائرات أو السفن التي تحمل علامات واضحة على أنها في مهمة حكومية ومأذون لها بذلك طبقاً للمواد من ٩٩ إلى ١٠٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبينت في ورقة العمل أنه لا خوف من إساءة استخدام هذا الحق فقد نصت الاتفاقية في المادة ١٠٦ على أنه عندما تضبط سفينة دون مبررات كافية تتحمل الدولة التي قامت بالضبط إزاء الدولة التي تحمل السفينة علمها مسؤولية أي خسائر أو أضرار سببتها إجراءات الضبط

والتفتيش. وطالبت في نهاية ورقة العمل بتضمين مشروع الاتفاقية الجديدة لمكافحة الإتجار غيرالمشروع بالمخدرات نصاً يعطي الحق للدولة في ضبط سفينة لا تحمل علمها لتورطها في الاتجار غير المشروع بالمخدرات في البحر العالي أسوة بما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالنسبة للسفن التي ترتكب حرائم القرصنة.

ولم يقابل هذا الاقتراح بالارتياح من جانب أغلب أعضاء الوفود، وبررت بعض الوفود ذلك بأنه ينتهك حرية الملاحة في أعالي البحر كما ينتهك قاعدة خضوع السفينة لقانون دولة العلم وبعد عودتي إلى القاهرة فوجئت باختياري خبيراً في فريق عمل شكلته شعبة المخدرات لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة المخدرات براً وبحراً، وتبين أن شعبة المخدرات أرسلت استبياناً للدول بالاقتراحات التي طرحت أثناء مناقشة اللجنة لورقة العمل المقدمة من كولومبيا نيابة عن دول أمريكا اللاتينية في شأن مشروع الاتفاقية الجديدة وحصل اقتراحي على موافقة أغلبية الدول التي ردت على الاستبيان.

وعلى ضوء المناقشات التي دارت في الدورة العادية التاسعة الخاصة للجنة المخدرات (١٩٨٦م) والمناقشات التي دارت في الدورة العادية الثانية والثلاثين (١٩٨٧م) أعد مشروع جديدة للاتفاقية وزع على الحكومات في أبريل سنة ١٩٨٧م ونوقش في دورتين الأولى عقب المؤتمر الأول المعني باساءة استعمال المخدرات (يونيو ١٩٨٧م) والثانية قبل الدورة العاشرة الخاصة للجنة (فبراير ١٩٨٨م) ثم اعتمدت الاتفاقية في مؤتمر للموفضين في الفترة من ٢٥ نوفمبر إلى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٨م وتضمنت الاتفاقية نص المادة ١٧ الذي يعطي الدولة الحق في ضبط السفينة التي تحمل علمها

وفي ضبط السفينة عديمة الجنسية أما إذا كانت السفينة تحمل علم دولة أخرى أو تحمل علامات تسجيل خاص بدولة أخرى فلا يجوز اتخاذ أي إجراء حيال السفينة إلا بعد استئذان الدولة التي تحمل جنسيتها، وبذا أخذت الاتفاقية باقتراحي وإن كانت قد اشترطت أخذ موافقة الدولة التي تحمل السفينة جنسيتها.

وأثناء عملي وكيلاً للإدارة العامة لمكافحة المخدرات ثم مديراً للإدارة العامة لمكافحة المخدرات قمت بالتخطيط لضبط العديد من السفن المتورطة في تهريب المخدرات في البحر، وفي بعض القضايا كنت قائداً للقوة التي قامت بالضبط ومن أهم هذه القضايا:

١ ـ ضبط السفينة ستار التي تحمل علم هندوراس (بليز) حال قيامها بتهريب ١٨ طن حشيش كانت مخبأة في مخزن مياه السفينة وتم الضبط في ميناء بورسعيد عام ١٩٨٧م وكانت أكبر كمية حشيش تضبط في قضية واحدة على مستوى العالم آنذاك.

٢ ـ ضبط السفينة ريف ستار في خليج السويس حال قيامها بتهريب ٤ طن أفيون، ١,٧٥ طن حشيش و ٣٠٠ كيلو جرام هيروين في حيازة عصابة من المهربين من جنسيات مختلفة ومن مختلف العقائد والديانات وكانت هذه القضية أكبر قضية أفيون على المستوى المحلي وثالث قضية من حيث كمية الأفيون على المستوى الدولي وأكبر قضية هيروين على المستوى المحلي وتم الضبط عام ١٩٨٨م وكانت المخدرات مهربة من باكستان إلى مصر ودول آسيوية أخرى، واشتركت في القضية أجهزة المكافحة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وقبرص.

٣ ـ خططت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لضبط مركب تهريب تركي حال تسليمه لطن حشيش إلى مركب صيد مصري، وبعد أن تم التسليم في المياه الإقليمية بالبحر الأبيض المتوسط بالقرب من سواحل مدينة رأس البر اتجه مركب التهريب نحو البحر العالي فطارده زورق بحري لقوات حرس الحدود كنت وجزء من القوة على متنه بعد أن أصدرنا إليه أمراً بالتوقف واستمرت المطاردة طبقاً للمادة ١١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تعطي لمصر حق المطاردة الساخنة أو الحثيثة، وتم ضبط مركب التهريب التركي قبل أن يدخل المياه الإقليمية لقبرص ثم أجرينا عملية تسليم مراقب حيث قام قائد مركب الصيد المصري بتسليم المخدرات لتجار المخدرات المحليين في إحدى قرى محافظة دمياط (١٩٨٨م) والقضية كانت ثمرة تعاون صادق بين الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وقوات حرس الحدود وفرع مكافحة المخدرات بميناء دمياط.

٤ ـ ضبط مركب الصيد المصري سامي كريم حال قيامه بتهريب ٥ طن من الحشيش استلمها من مركب تهريب تركي في البحر العالي وتم الضبط في بوغاز مدينة رشيد وأجريت عملية تسليم مراقب لتسليم شحنة المخدرات من قائد مركب الصيد إلى العصابة التي جلبت المخدر، وتمت القضية بالتعاون بين الإدارة وقوات حرس الحدود (١٩٨٩م).

٥ ـ ضبط السفينة اليونانية «تاناسيس» وبداخل مخزن مياهها شحنة ضخمة من الحشيش بلغ وزنها ٥,٧ طن حشيش وتم الضبط في خليج السويس عام ١٩٨٩م، وكان الضبط ثمرة للتعاون بين الإدارة المصرية وإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية واشتركت في الضبط قوات من الأمن المركزي وأمن الموانيء والمسطحات المائية.

والخبرة التي حصلنا عليها من ضبط هذه السفن وغيرها بالإضافة إلى دراسة تقارير الأجهزة الدولية المعنية بالمخدرات كانت خير عون لي في إعداد هذا البحث والذي قسمناه على النحو التالي :

أولا : ً أنواع المخدرات المهربة بحراً .

ثانياً : اتجاهات وأساليب تهريب المخدرات بحراً .

ثالثاً : مكافحة المخدرات بحراً على الصعيدين الوطني والدولي .

٣ . ١ أنواع المخدرات المهربة بحراً

المخدرات والمؤثرات العقلية التي تهرب بحراً من مناطق الإنتاج أو مراكز التوزيع كثيرة منها مجموعة الحشيش ، ومجموعة الأفيونيات ، ومجموعة الكوكايين ، ومجموعة الباربيتورات ، ومجموعة الأمفيتامينات ، ومجموعة عقاقير الهلوسة .

٣ . ١ . ١مجموعة الحشيش

منتجات الحشيش كثيرة ومصدرها شجرة القنب الهندي التي نبتت برياً في منطقة شمال الهملايا وعرفها الإنسان الأول كنبات ليفي قبل أن يعرف الكتابة بزمن طويل ، ومنتجات الحشيش هي المخدرات الأكثر انتشاراً في العالم ، وينبت الحشيش برياً في كثير من مناطق العالم مثل دول آسيا الوسطى والسودان ، وتأتي دولة جنوب أفريقا في مقدمة الدول المنتجة للحشيش الذي يزرع في العراء ، وتأتي بعدها دول آسيا الوسطى والمكسيك وكولومبيا والمغرب وأفغانستان وجمايكا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية وكثير من البلدان الافريقية والآسيوية والأوربية والأمريكية وبلدان قارة أوقيانيا .

وتعتبر جنوب أفريقيا من أكبر مناطق إنتاج عشبة الحشيش (أغصان وأوراق وزهور نبات الحشيش المجففة والتي يطلق عليها اسم البانجو في العالم العربي والماريجوانا في العالم الغربي) يليها كولومبيا والمكسيك والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وبلدان آسيا الوسطى.

ويأتي المغرب في مقدمة الدول المنتجة لراتنج الحشيش (طرب الحشيش، الواح الحشيش، بودرة الحشيش، زيت الحشيش)، ويأتي بعد المغرب أفغانستان وباكستان أما لبنان فقد أقلعت عن إنتاج الراتنج وإن كان البعض يشكك في ذلك.

واستفاد المجرمون من التقنيات الحديثة في مجال الزراعة وتزايدت زراعة القنب داخل المحميات، كما انتشرت الزراعات المائية للحشيش وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وكندا والتقنيات الحديثة مكنت من زراعة النبات عدة مرات في العام ووصلت إلى ٦ مرات سنوياً.

وتشير إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الدولي المعني بمكافحة المخدرات في تقريره الإحصائي الصادر عام ١٩٩٩م إلى وجود زيادة ضخمة في حجم المضبوطات من جميع منتجات نبات القنب، كما تشير إلى استخدام الطريق البحري في تهريب هذه المنتجات وذلك على النحو التالي:

١ـ كان معدل ما يضبط من عشبة الحشيش في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٦م حوالي ٣٤٢ طناً سنوياً وضبطت أكبر كمية منه في تاريخ المكافحة في الثمانينيات حيث بلغت الكمية عام ١٩٨٧م حوالي ٥٣ ألف طن، وبلغ وزن المضبوط منها عام ١٩٩٧م حوالي ٤٦٠٠ طن، وكانت أكثر الدول ضبطاً للمخدرات المهربة بحراً عام ١٩٩٧م من حيث الكمية هي كولومبيا، جنوب أفريقيا، هولندا، بيرو، بلجيكا.

٢ـ كان معدل ما يضبط من راتنج الحشيش في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٦٦م صفراً بينما بلغ المضغوط في الفترة من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٤م حوالي ٤٥ طناً، وكانت أكبر كمية تضبط منه في تاريخ المكافحة عام ١٩٩٥م حيث بلغت ١٠٦١ طناً، وبلغ وزن المضبوط منه عام ١٩٩٧م حوالي ٧٤٧ طناً، وكانت أكثر الدول ضبطاً للراتنج المهرب بحراً عام ١٩٩٧م من حيث الكمية: اسبانيا، المملكة المتحدة، استراليا، موزمبيق، اليونان، باكستان.

٣ـ كان معدل ضبط الحشيش السائل سنوياً في الفترة الأولى صفراً، وفي الفترة الثانية حوالي ٣٣٦ كيلوجراماً، وبلغت المضبوطات أعلى معدل لها في عقد التسعينيات، وكانت أكبر كمية تضبط هي الكمية المضبوطة عام ١٩٩٧م وتزن حوالي ٣٠ طناً.

٤ـ بلغ وزن منتجات الحشيش المضبوطة في جرائم التهريب ٨٥٠ طناً عام ١٩٩٧م، وبلغ عدد قضايا التهريب ١٦٤٠ قضية وذلك على مستوى العالم.

٥ـ بلغ حجم المنتجات المهربة عبر البحر ٤٦,٨٪ من إجمالي المضبوط في جرائم التهريب وبلغ عدد قضايا التهريب بحراً ١٠٪ من عدد قضايا التهريب الأمر الذي يقطع بضخامة حجم المخدرات المضبوطة في العملية الواحدة، ويؤكد ذلك حجم المخدرات التي ضبطناها في جرائم تهريب منتجات الحشيش بحراً في مصر فضلاً عما أثبته تقرير الأمانة العامة للانتربول في دوره الجميعة العامة الخامسة والستين (١٩٩٦م) من قيام اسبانيا بتاريخ ٢/ ١/ ١٩٩٦م بضبط ٣٦ طناً من الحشيش على متن سفينة قادمة من المغرب في حيازة عصابة من الأسبان والمغاربة والبريطانيين والهولنديين وكانت المخدرات في طريقها إلى المملكة

المتحدة وهولندا وقد ضبط في هذه القضية ١٥ مليون دولار أمريكي، (أنضر الشكل ١/ ١).

وقد بلغ وزن الكميات المضبوطة من الحشيش في الوطن العربي عام ١٩٩٨م حوالي ٢٨,٥ طناً وهي أقل من الكمية المضبوطة عام ١٩٩٧م، وأشارت دراسة للمكتب العربي لشئون المخدرات قدمها لمؤتمر رؤساء أجهزة مكافحة المخدرات العربي الذي عقد في تونس في يونيو ١٩٩٩م إن حجم المخدرات المضبوطة في جرائم التهريب عبر البحر بما في ذلك الحشيش بلغ حوالي ٢٨,٦٪ من إجمالي المضبوطات، ومن أحدث قضايا تهريب المخدرات عبر البحر قيام سلطات خفر السواحل الكويتية باحباط مخطط عصابة من المهربين الايرانيين تهريب ٣٥ كيلوجراماً من الحشيش على متن أحد القوارب بعد تبادل إطلاق النيران بين المهربين والقوات أسفر عن ضبط العصابة والمخدر بعد قتل اثنين منهم وإصابة أحد رجال خفر السواحل وتم الضبط بالقرب من أحد الجزر الكويتية بتاريخ ٥ فبراير عام ٢٠٠٠م (صحيفة المدينة السعودية الصادرة بتاريخ ٨/ ٢/ ١٤٢٠هـ).

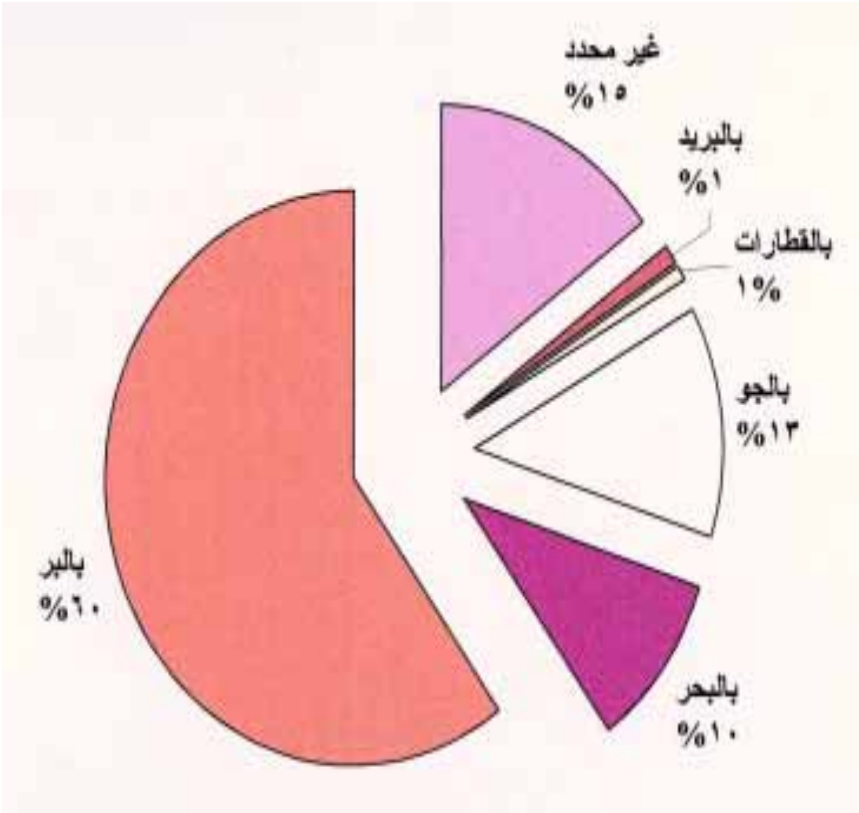

الشكل رقم (١)

طرق تهريب الحشيش على مستوى العام عام ١٩٩٧م

طبقاً لعدد القضايا (١٦٤٠ قضية)

ملحوظة: الحشيش في الشكل يضم عشبة الحشيش (المارجوانا والبانجو) وراتنج الحشيش (طرب الحشيش ـ ألواح الحشيش وبودرة الحشيش)

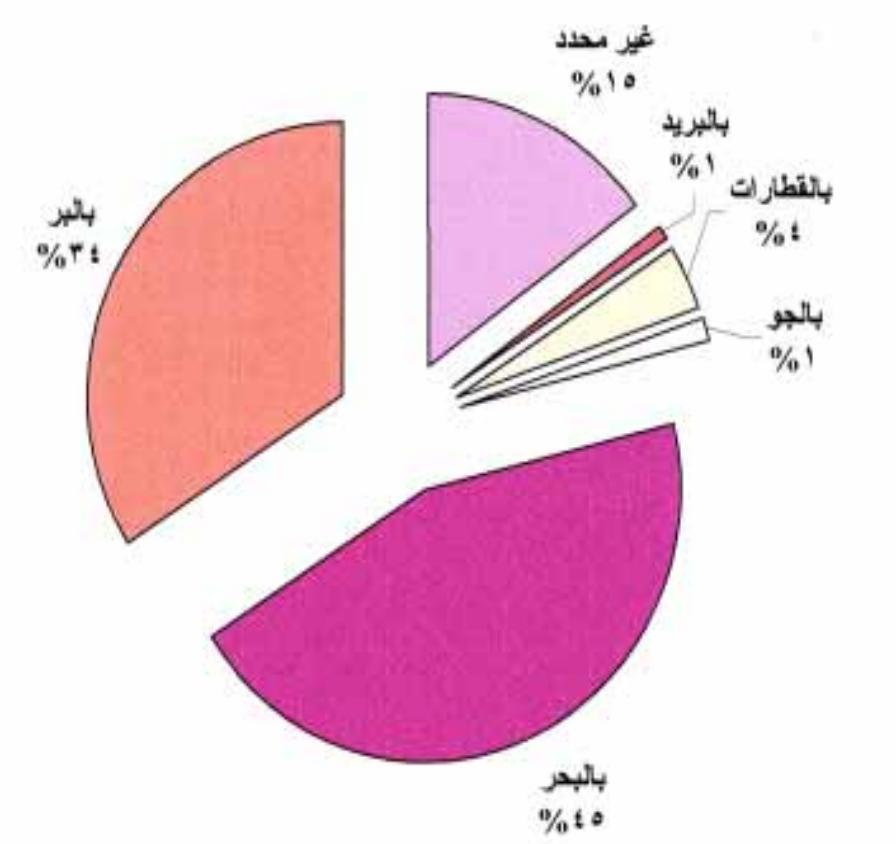

الشكل رقم (٢)

طرق تهريب الحشيش على مستوى العام عام ١٩٩٧م

طبقاً لحجم المضبوطات (٨٣٠ طنا)

٣ . ١ . ٢ مجموعة الأفيونيات

ومصدرها نبات الخشخاش الذي نبت برياً في منطقة شرق البحر المتوسط في عصور ما قبل التاريخ والمناطق الرئيسة لإنتاج الأفيونيات هي :

١ ـ منطقة جنوب شرق اسيا وخاصة دول المثلث الذهبي تايلاند، لاوس، بورما، والمثلث الذهبي ذاع صيته منذ أواخر الستينيات .

٢ ـ منطقة جنوب غرب اسيا وخاصة دول الهلال الذهبي باكستان، ايران، أفغانستان والهلال الذهبي ذاع صيته منذ أواخر السبعينيات .

٣ ـ مناطق حرائق الغابات وتشمل كولومبيا والمكسيك وكومنولوث الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي المنحل، وخاصة الاتحاد الروسي وأوكرانيا ومولدوفا .

٤ ـ آسيا الوسطى وخاصة دول الممر الذهبي وتضم جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية مثل طاجيكستان، وأذربيجان، وقرغيزستان وذاع صيت دول الممر الذهبي منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات .

والأصل أن يصنع الهيروين داخل المناطق التي توجد بها مساحات كبيرة مزروعة بالخشخاش واستثناء يوجد دول تصنع الهيروين من الأفيون أو قاعدة المورفين المهربة لها من الخارج، دراسة إحصائيات اليوندسيب تشير إلى مايلي :

١ ـ المعدل السنوي لمضبوطات الأفيون في الفترة الأولى ٤٢ طناً سنوياً، وكانت أكبر كميات في تاريخ المكافحة قد ضبطت عام ١٩٩٥م حيث بلغت ٢٤٦ طناً، بينما بلغت الكمية المضبوطة عام ١٩٩٧م حوالي ١٨٦ طناً .

٢ ـ بلغ معدل ضبط المورفين في الفترة الأولى ٢٤٦ كيلوجراماً سنوياً، وكانت أكبر كمية تضبط في تاريخ المكافحة ١٩,٥ طناً عام ١٩٩٧م .

٣ـ بلغ معدل ضبط الهيروين في الفترة الأولى ١٨٧ كيلوجراماً سنوياً وأكبر كمية ضبطت في تاريخ المكافحة ٣١ طناً عام ١٩٩٥ ، وبلغت الكمية المضبوطة عام ١٩٩٧م حوالي ٢٨ طناً .

٤ـ بلغت كمية الأفيونيات المضبوطة في جرائم التهريب ١٣,٥ طناً، وبلغت نسبة ما هرب منها عن طريق البحر ٤٪ ، وبلغ عدد قضايا تهريب الأفيونيات ١٧٢٧ قضية بلغت نسبة ما ضبط منها عن طريق البحر ١٪ فقط ومرد ذلك تفضيل المهربين نقل الشحنات الكبيرة من الأفيونيات وخاصة الهيروين عن طريق البر (٤٧٪) وكذلك استخدام سعاة في نقل كميات صغيرة من الأفيونيات عن طريق الجو لذا بلغ عدد قضايا التهريب جواً ٣٥٪ من عدد القضايا (انظر الشكلين ٢ ، ٢/ ١) .

٥ـ تتنازع ميانمار (بورما) وأفغانستان احتلال قمة الدول المنتجة للأفيونيات وعادة ما يحسم المناخ السيء أو الآفات في بلد التنافس لصالح البلد الآخر .

وطبقاً لدراسة المكتب العربي لشئون المخدرات السابق الإشارة إليها بلغ إجمالي ما ضبط من أفيون عام ١٩٩٨م في العالم العربي ٩٤ كيلوجراماً وهي أقل بكثير من الكمية المضبوطة عام ١٩٩٧م ، كما بلغت كمية الهيروين المضبوطة عام ١٩٩٨م حوالي ٣٢٧ كيلوجراماً وهي تقترب من الكمية المضبوطة عام ١٩٩٧م .

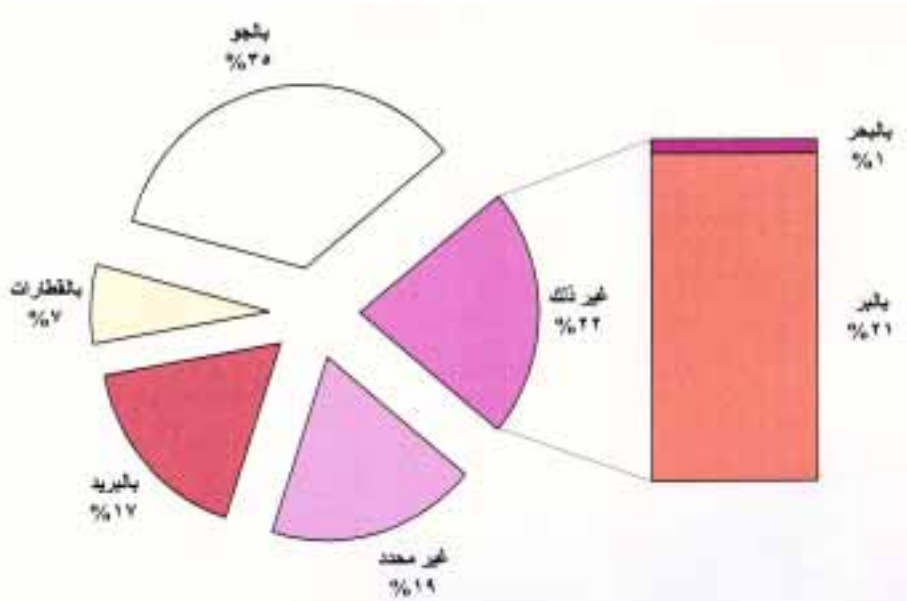

الشكل رقم (٣)

طرق تهريب الأفيونيات على مستوى العام عام ١٩٩٧م

طبقاً لعدد القضايا (١٧٢٧ قضية)

ملحوظة: الأفيونيات في الشكل يضم الأفيون والمورفين والهيروين.

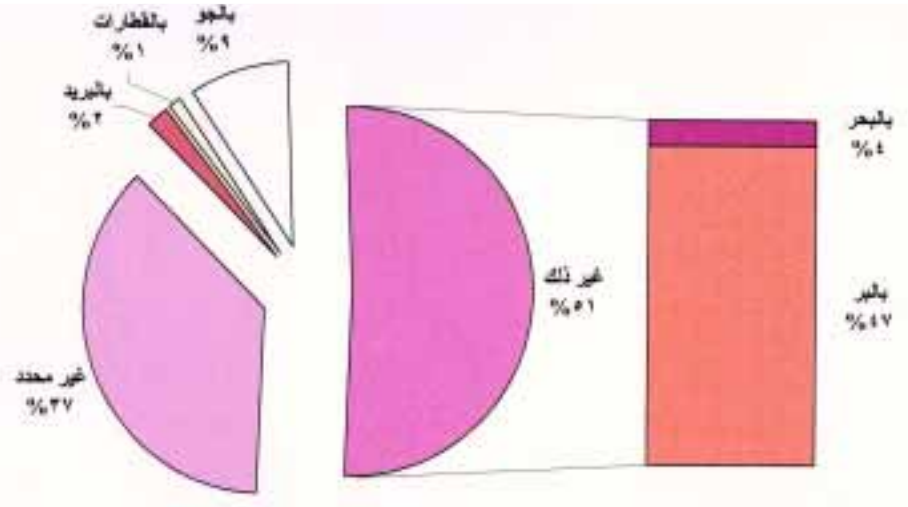

الشكل رقم (٢/ ١)

طرق تهريب الأفيونيات على مستوى العام عام ١٩٩٧م

طبقاً لحجم المضبوطات (١٣,٥ طنا)

٣ . ١ . ٣ مجموعة الكوكائين

ومصدر عقاقير المجموعة نبتة الكوكا التي نبتت برياً على هضبة الانديز (أمريكا اللاتينية) في عصور ما قبل التاريخ، وكانت بيرو تحتل المرتبة الأولى من حيث مساحة الأراضي المزروعة بالكوكا يليها بوليفيا ثم كولومبيا أما في عام ١٩٩٨م فتوزعت زراعات الكوكا على النحو التالي: ٥٦٪ كولومبيا، ٢٨٪ بيرو، ١٦٪ بوليفيا، وبدأ التحول لحساب كولومبيا اعتباراً من عام ١٩٩٧م نظراً لجودة أراضيها واستخدامها أحدث التقنيات في الزراعة، كما تأتي كولومبيا في مقدمة الدول المنتجة للكوكا. ويسيطر على إنتاج الكوكايين بعد مقتل زعيم كارتل ميدلين عام ١٩٩٣م والقبض على زعماء كارتل كالي عام ١٩٩٥م منظمات إجرامية جديدة يهيمن عليها الجيل الثالث من أباطرة المخدرات وهي منظمات أكثر تكتماً وأصغر حجماً وأكثر خطورة فضلاً عن كونها عالية التخصص ويصعب اختراقها.

وتشير الإحصائيات الدولية والعربية لمايلي:

١ ـ تزايد ضخم في حجم المضبوطات على مر السنين حيث كان المعدل السنوي لما يضبط من الكوكايين في الفترة الأولى لا يتجاوز ٤١ كيلوجراماً ثم حدثت الطفرة منذ منتصف السبعينيات وبلغت أكبر كمية مضبوطة خلال تاريخ المكافحة ٣٢٢ طناً عام ١٩٩٧م.

٢ ـ بلغت كمية الكوكايين المضبوطة في جرائم التهريب عام ١٩٩٧م حوالي ١٣٠ طناً، هرب منها عن طريق البحر ٤١٪ من الكمية، كما بلغ عدد قضايا التهريب ٣٦٢١ قضية، وبلغت نسبة عدد قضايا التهريب بحراً ٥٪ الأمر الذي يشير إلى ضخامة الكميات المهربة في العملية الواحدة (انظر الشكل رقم ٣، والشكل رقم ٣/ ١).

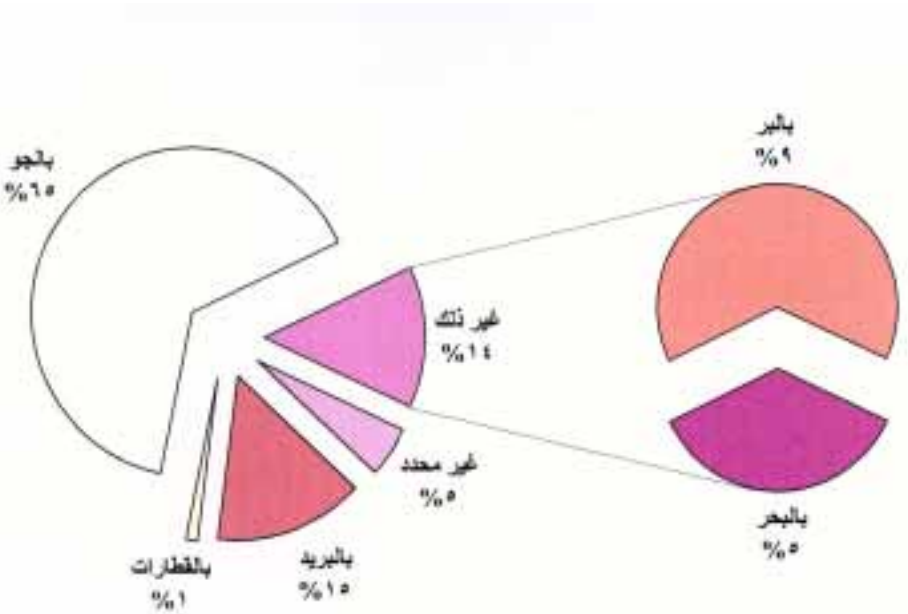

الشكل رقم (٣/ ١)

طرق تهريب الكؤكائين على مستوى العام عام ١٩٩٧م

طبقاً لعدد القضايا (٣٦٢١قضية)

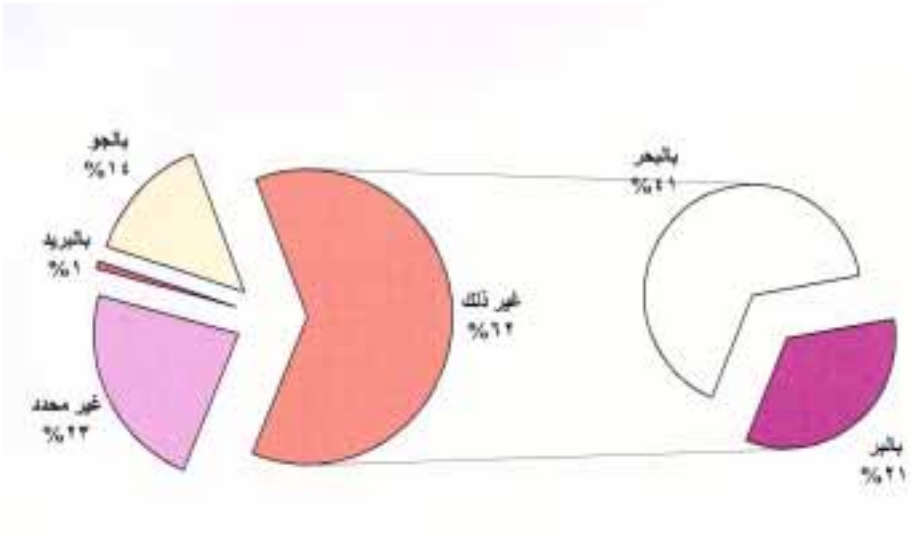

الشكل رقم (٣/ ١)

طرق تهريب الكوكائين على مستوى العام عام ١٩٩٧م

طبقاً لحجم المضبوطات (١٣٠ طنا)

٣ـ أكثر الدول ضبطاً للكوكايين من حيث الكمية: الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا، هولندا، اسبانيا، بورتوريكو.

٤ـ بلغت الكمية المضبوطة من الكوكايين في العالم العربي عام ١٩٩٨م حوالي ١٧,٥ كيلوجراماً وهي أقل بكثير من الكمية المضبوطة عام ١٩٩٧م.

وكانت أكبر كمية كوكايين ضبطت في قضية واحدة بلغ وزنها ٦ طن تقريباً قذفها البحر على شواطى الدار البيضاء والجديدة وسلطات وضبطتها قوات الدرك الملكي المغربي والأمن الوطني المغربي في الفترة من ٢٤ يونيو إلى ٢ يوليو ١٩٩٧م وتبين أن عصابة دولية اشترت باخرة من انجلترا وأطلقت عليها اسم دوناس وتولى قيادتها ٤ من أفراد العصابة الكولومبين الذين أقلعوا بالباخرة من المغرب والتقت دوناس بمركب عديم الجنسية اسمه تاسان على بعد ٦٠٠ ميل من جزيرة اسبانية حيث استملت شحنة الكوكايين المهربة من كولومبيا وعندما تحركت دوناس في اتجاه جنوب أوروبا حيث مقصد الشحنة أصيبت محركات المركب بالعطب فتخلص القبطان من شحنة الكوكايين وتوجه إلى ميناء مغربي لإصلاح العطب حيث ضبطت المركب وأفراد طاقمها.

٣ . ١ . ٤ مجموعة الأمفيتامينات

وتشمل المجموعة المنشطات من الأمفيتامينات والعقاقير ذات التأثير المشابه وأكثر عقاقير هذه المجموعة إنتاجاً الميثامفيتامين بأشكاله الأيس والشابو والأكستازي (عقار النشوة) والديكسامفيتامين وخاصةعقار الماكستون فورت، والأمفيتامين، والفنيتيلين (الكبتاجون) بالإضافة إلى مادة الفورة وهي من أوكسيدات الصوديوم (المادة المنشطة لهرمونات النمو)، وكذلك الميثيل فيندات وأشهر مستحضراته الريتالين ويتم إنتاج الأمفيتامينات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا والمكسيك وتايلاند

ولاوس وفيتنام وبورما والصين والفيلبين وهولندا وبولندا وقرغيزستان وكازخستان وبلجيكا.

ولم يبدأ تسجيل المضبوطات من المؤثرات العقلية إلا اعتباراً من عام ١٩٦٧م وقد بلغ المعدل السنوي للمضبوطات في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٤م حوالي ٢٤١ كيلوجراماً، ٥,٧ ملايين جرعة سنوياً، وكانت أكبر كمية تضبط من الأمفيتامين عام ١٩٩٧م وبلغت حوالي ١٠,٥ أطنان و ٢٦ مليون جرعة الأمر الذي يعطي دلالة على تضخم حجم إنتاج مجموعة الأمفيتامينات.

٣ . ١ . ٥ مجموعة الباربيتيورات

وتضم هذه المجموعة العقاقير ذات الأصل الباربيتيوري مثل السيكوباريتال (السيكونال) والمهبطات ذات التأثير المشابه لها مثل الميثاكوالون وأشكاله الصيدلية المختلفة كالماندركس بالإضافة إلى مجموعة الديازابينات مثل الدبازيبام (الفاليوم) والفلونترزيبام (الروهابينول) أو ميتاكوالون التسعينيات وهي التسمية التي أطلقها المدمنون عليه، وقد شاع استعمال العقار في مصر وفي الولايات المتحدة الأمريكية حيث يستخدم كبديل للهيروين.

وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن المعدل السنوي لضبط الباربيتورات في الفترة من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٤م بلغ حوالي ١٩٣ كيلوجراماً و ٨٥٠ ألف جرعة، وبلغت أكبر كمية تضبط منها في تاريخ المكافحة حوالي ٥٧ طناً و ٥٣ مليون جرعة عام ١٩٩٤م، ثم حدث انخفاض في وزن المضبوطات في السنوات التالية وبلغت عام ١٩٩٧م حوال ٥,٩ أطنان و

٤,٥ ملايين جريمة، وأكثر الدول إنتاجاً للميتاكوالون هي الهند والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا، أما بالنسبة لباقي عقاقير المجموعة فالمصدر الولايات المتحدة الأمريكية واليونان وسويسرا وبولندا والاتحاد الروسي.

٣ . ١ . ٦ مجموعة عقاقير الهلوسة

وأشهر عقاقير هذه المجموعة عقار L.S.D وإنتاجه مركز في الدول المتقدمة كيميائياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا. ويلي هذا العقار مهلوسات أخرى مثل الميسكالين والفنسكلدين (وبنج الحيوانات)، وتشير الإحصائيات الدولية أن المعدل السنوي لمضبوطات الهلوسة في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٤م بلغ ٩١ كيلوجراماً، وفي عام ١٩٩٦م ضبطت أكبر كمية في تاريخ المكافحة حيث بلغت ١٦,٥ طناً و ١٥ مليون جرعة ثم حدث تراجع في المضبوطات حيث وصلت عام ١٩٩٧م إلى ٢,٣ طناً و ٤,٥ ملايين جرعة.

وتشير الإحصائيات الدولية أن حجم المؤثرات العقلية (الأمفيتامينات والباربيتورات وعقاقير الهلوسة) المضبوطة في جرائم التهريب عام ١٩٩٧ بلغ ١٤ طناً و ٧ ملايين جرعة وبلغت الكمية المهربة عن طريق البحر ٥٪ من إجمالي المضبوطات، كما بلغ عدد قضايا المؤثرات العقلية ١٠٧٦ قضية وبلغت نسبة قضايا التهريب عبرالبحر حوالي ٣,٣٪.

وعلى المستوى العربي بلغ عدد أقراص الكبتاجون المضبوطة ٣,٦ مليون قرص عام ١٩٩٨م وهو عدد أقل بكثير من عدد الأقراص المضبوطة عام ١٩٩٧م، كما بلغ عدد الأقراص المضبوطة من باقي أنواع المؤثرات العقلية ١,٥ مليون قرصاً، وهو عدد أقل بكثير من الأقراص المضبوطة عام ١٩٩٧م.

وأخلص من ذلك إلى أن البحر طريق مهم من طرق تهريب المخدرات وأنه المفضل لتهريب الشحنات الضخمة من الحشيش والكوكايين ومرد ذلك الإنتاج الضخم منهما والذي يحتل المركز الأول والمركز الثاني بالنسبة للمخدرات والمؤثرات العقلية والذي لا يمكن تسويقه وتصريفه إلا باللجوء إلى تهريب الشحنات الضخمة.

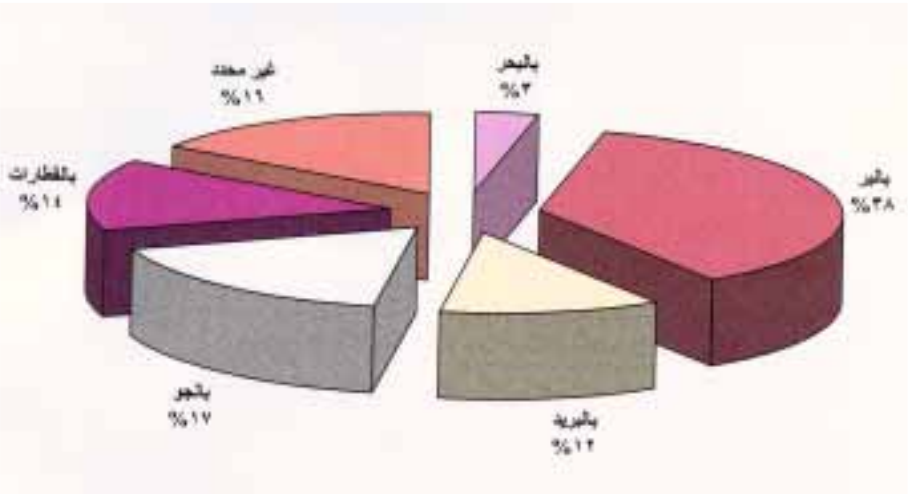

الشكل رقم (٤)

طرق تهريب المؤثرات العقلية على مستوى العام عام ١٩٩٧م

طبقاً لعدد القضايا (١٠٦٧ قضية)

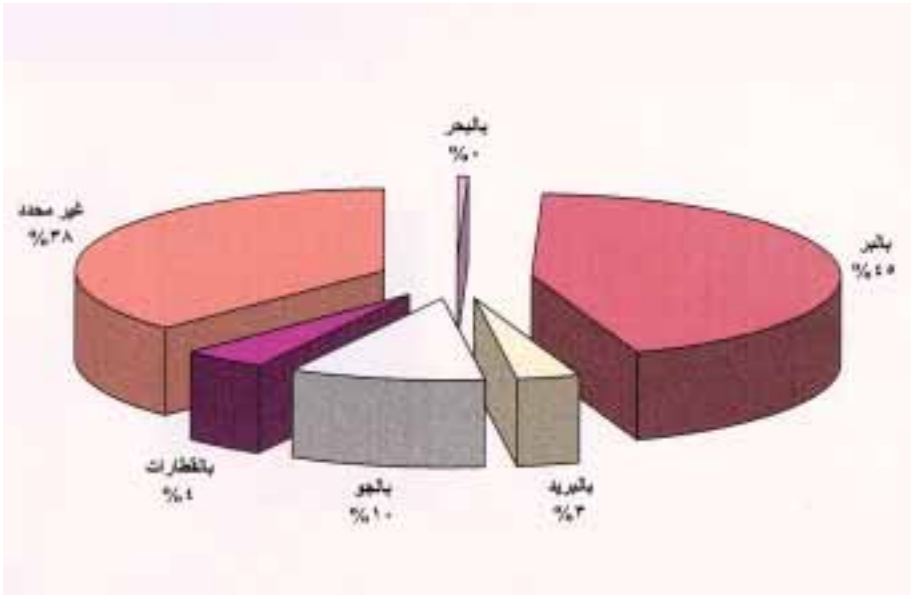

الشكل رقم (٤/ ١)

طرق تهريب المؤثرات العقلية على مستوى العام عام ١٩٩٧م

طبقاً لحجم المضبوطات (١٣,٨ طنا و ٧ مليون وحدة)

٣ . ٢ اتجاهات وأساليب تهريب المخدرات بحراً

البحر العالي مياه مالحة ولا تدخل فيه المياه الوطنية والمياه الإقليمية حتى ولو كانت مالحة وتبلغ مساحته ٧٣٪ من سطح الكرة الأرضية، وعلى مر التاريخ اعتاد البحر العالي أن يفتح ذراعيه للفلك المشحون الناقل للبضائع والأشخاص وسائر مخلوقات الله بين أجزاء الكرة الأرضية التي قطع الطوفان أوصالها وباعد بين قاراتها، ولكن حرية الملاحة في البحر لم تصمد أمام أطماع الدول التي تكالبت على انتزاع مناطق من هذه المساحات المائية المفتوحة فكانت البداية منطقة مجاورة للبحر العالي تطبق فيها الدولة قوانينها الجمركية والصحية ثم ظهرت مسميات أخرى لمناطق جديدة مثل منطقة الجرف القاري والتي يتراوح امتدادها بين ٢٥٠ ميلاً بحرياً و ٣٥٠ ميلاً بحرياً من خط الأساس، والمنطقة الاقتصادية التي لا يتجاوز امتدادها ٢٠٠ ميلاً من خط الأساس، وظهرت في آسيا نظرية الارخبيلات، وفي مناطق أخرى البحار المغلقة وشبه المغلقة، وأصبح سادة البحر الدول الكبرى التي تملك التقدم التقني ومعطياته من أجهزة ومعدات الأمر الذي أدى إلى فزع الدول النامية وطالبت بإنشاء منظمة دولية لإدارة قاع البحر العالي باعتباره تراثاً إنسانياً مشتركاً يجب استثماره لصالح البشرية جمعاء ولصالح الجيل الحالي والأجيال المقبلة.

ولكن البحر العالي الذي يبدأ قانوناً بعد البحر الإقليمي (امتداده ١٢ ميلاً من خط الأساس) ما زال مفتوحاً أمام مهربي المخدرات وما زال الطريق المفضل لهم حتى بعد استخدام الجو وسيلة للنقل والانتقال منذ أوائل القرن العشرين وحتى بعد وصول الإنسان إلي القمروتخطيطه الوصول إلى غيره من الأجرام السماوية. وفيما يلي أهم اتجاهات وأساليب تهريب المخدرات بحراً:

١ ـ استخدام السفن الصعبة الكشف Low Profile Vessels وهي سفن مصممة بشكل يقلل من إمكانات كشفها مادياً أو بصرياً أو الكترونياً أو سمعياً وتتمتع بدرجة عالية من الفعالية والسرعة، ويمكن أن تحمل مخدرات يصل وزنها إلى نصف طن تقريباً . . وفي ظروف البحر العادية تكاد هذه السفن لا ترى بالعين المجردة أو بالرادارات السطحية إذا زادت المسافة على الكيلو متر الواحد ويكاد ينعدم صدور تموجات عنها يمكن أن تلتقطها الرادارات الجوية إذا ازداد ارتفاعها عن ألف وخمسمائة قدم وهذه السفن يكثر استخدامها في البحر الكاريبي لتهريب الكوكايين .

٢ ـ استخدام الدراجات النارية المائية (Jetskis) في تهريب المخدرات وخاصة عبر مضيق جبل طارق من المغرب إلى إسبانيا والبرتغال وفرنسا .

٣ ـ استخدام الحسكة في تهريب المخدرات بحراً وهي وسيلة استخدمها المهربون من بدو سيناء في تهريب الكميات التي لا تزيد عن مائتي كيلوجرام، والحسكة عبارة عن قارب خشبي صغير من قوارب الصيد تم تعديله وتزويده بمحرك قوي يجعله يكاد يطير فوق الماء وهو أقرب في الشكل إلى الزلاجات التي يستخدمها هواة التزحلق على الماء .

٤ ـ تزايد استخدام الزوارق السريعة واليخوت الفاخرة وسفن الصيد والسفن الشراعية في تهريب المخدرات بحراً .

٥ ـ تشير المعلومات المتوافرة لدى مجلس التعاون الجمركي إلى استخدام المهربين لمراكب وزوارق ذات تقنية متطورة مزودة بأسلحة أتوماتيكية ومعدات تقنية لا حصرلها تسهم في تحضير الشحنة وتأمينها، وأجهزة ذات تقنية عالية للتشويش على أجهزة التنصت بالإضافة إلى أجهزة للتنصت على اتصالات الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات .

٦ ـ استخدام المهربين لنظام الأقمارالاصطناعية لتحديد أماكن المخدرات التي يلقونها في البحر عند مهاجمة أجهزة المكافحة لهم أو عند الإحساس بخطر اقتراب هذه الأجهزة منهم .

٧ ـ كثيراً ما يستخدم المهربون أكثر من طريقة لنقل المخدرات مثال ذلك سفينة تنقل المخدرات من دولة الإنتاج أو مركز التوزيع ثم تتوقف في عرض البحر بالقرب من المياه الإقليمية للدولة الوجهة ثم تأتي طائرة هيلوكوبتر والأفضل أن تكون عمودية وتنقل المخدرات من السفينة إلى منطقة نائية في الدول المستهلكة حيث يكون في انتظارها سيارات خدمة شاقة تنقل المخدرات من الطائرة إلى مراكز الترويج .

٨ ـ استغل مهربو المخدرات أرباحهم الضخمة في شراء سفن مصممة خصيصاً لنقل الشحنات الضخمة من المخدرات حتى يتجنبوا المسارات التي يغطيها الرادار تغطية جيدة وكذا الموانىء الشرعية حيث نقاط التفتيش المزودة بالأجهزة الفنية وبذا يتسنى لهم استخدام السواحل الطويلة قليلة السكان والجزر النائية غير المأهولة لانزال المخدرات عليها وتخزينها توطئة لنقلها لمراكز الترويج والتوزيع .

٩ ـ اكتشفت على شواطى فلوريدا وسيلة جديدة تستخدمها عصابات التهريب الدولية في إدخال المخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية السوق رقم ١ لاستهلاك المخدرات في العالم فقد عثر أحد هواة الرياضيات المائية على غواصة جيب طولها ٧ متر ولا يوجد بها محرك ولكنها مزودة بإيريال وجهاز استقبال ومن المرجح استخدامها في عمليات التهريب بعد انزالها من السفينة وتوجيهها عن بعد بواسطة جهاز للتحكم عن بعد .

١٠ ـ إخفاء المخدرات في جسم شبيه بالطوربيد مثبت على أسفل السفينة تحت خط الماء ويمكن سحب الطوربيد دون لفت انتباه أحد، وضبطت قضايا استخدم فيها هذا الأسلوب في المملكة المتحدة وسريلانكا والبرتغال.

١١ ـ استخدام قطع الأسطول البحري في تهريب المخدرات وقد كشف ذلك اعتراض سلطات دولة من دول أمريكا اللاتينية لقطعه من قطع أسطولها البحري وأسفر التفتيش عن ضبط ربع طن من الكوكايين كان مهرباً إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢ ـ تزايد استخدام وسائل النقل البحري المشروعة في تهريب المخدرات حيث يتم تهريب المخدرات بواسطة المسافرين على هذه الخطوط بأساليب متعددة منها اخفاء المخدرات داخل تجاويف أجسامهم عن طريق البلع أو الإيلاج أو إخفاء المخدرات عن طريق اللصق على أجسامهم أو داخل ملابسهم أو متعلقاتهم، كما يتم التهريب باخفاء المخدرات داخل حاويات البضائع المشروعة التي تنقلها السفن التجارية مثل إخفاء ١٥ طناً من الحشيش داخل حاويات بها صواعق للناموس نقلتها السفينة الألمانية ليلنتال من قبرص وأنزلتها في ميناء الاسكندرية عام ١٩٨٤م، وكذا اخفاء كميات من الحشيش تزيد على الطن في العملية والواحدة داخل حاويات لنقل كومبرسورات ضغط الهواء (الاسكندرية ١٩٧٧م)، وداحل شحنات من خشب الكونترا. (١٩٧٧)، وإخفاء الحشيش داخل لفات من أسلاك الواير، وإخفاء المخدرات داخل حاويات بها فحم أو معادن أو حبوب أو أوان زجاجية أوشاي أو بذورالسمسم. ومنها إخفاء المخدرات داخل براميل تحتوي على هيدروكسيد الصوديوم المركز وهو محلول قلوي قوي للغاية يحرق

الاسمنت ويخترقه، وعادة ما تجهز الحاوية بطريقة تسمح بوجود تجاويف بها تخفى فيها المخدرات ويكون من الصعب اكتشافها.

١٣ ـ القاعدة أمام رجل المكافحة أن أي فراغ حقيقي أو مصطنع داخل جسم كائن حي أو داخل جثته أو داخل جماد أو نبات يمكن أن يكون محلا للإخفاء وأماكن اخفاء المخدرات في المركبات البحرية كثيرة منها:

ـ أسفل الطرود داخل عنابر الشحن فقد ضبطت السلطات المصرية ٥ أطنان من الحشيش مخبأة أسفل ١٧ طرداً تحوي علب معجون طماطم محفوظ.

ـ بين طرود الأسماك والجمبري المجمد فقد اكتشفت سلطات المكافحة بين هذه الطرود طرود بها جمبري بلاستيك محشو بالكوكايين، كما عثرت سلطات المكافحة في دول أخرى على طرود دجاج مجمد محشو بالحشيش.

ـ إخفاء المخدرات في مخابىء سرية بالسيارات التي يتم شحنها على وسائل النقل البحري وكثيراً ما يغير المهربون مسار الحاويات المستخدمة في نقل المخدرات حيث يتم نقلها إلى ميناء بلد غير منتج للمخدرات ثم تنقل إلى ميناء ثان وثالث ثم تصدر إلى ميناء الدولة المستقبلة وهي عمليات مقصود بها التمويه على رجال المكافحة.

١٤ ـ أماكن إخفاء المخدرات في جسم المركبة البحرية يمكن أن تكون:

ـ تجويف سري بقاع السفينة وعادة يغطي هذا التجويف بغطاء مساحته ٤٠ × ٤٥ سم ويثبت بمسامير قلاووظ.

ـ تعلق المخدرات داخل تجاويف السفينة الموصلة إلى القاع بحيث يمكن بوسيلة يدوية أو الكترونية القاء المخدرات في البحر عند الأحساس بالخطر.

- خزانات المياه الاحتياطية أو خزانات المياه الخاصة بحفظ توازن السفينة وقد تم ضبط ١٨ طن حشيش في مخازن سرية بخزانات مياه المركب ستار عام ١٩٨٧م.
- تعليق المخدرات حول جسم السفينة من الخارج تحت خط المياه بعد تغليفها جيداً بأكياس من البلاستيك والنايلون حتى لا ينفذ إليها الماء وعادة تتبع المراكب الصغيرة فقط هذا الأسلوب.
- الصواري المجوفة والحواجز الواقية والحيز الموجود بين السطح والبدن في المراكب الشراعية، وفي ديكورات اليخوت الفخمة والحيز الموجود فوق خزانات الوقود، وفي الخزانات الموجودة في جميع غرف السفينة، غرف القيادة، غرف طاقم الباخرة، غرف المسافرين، صالونات السفينة، بالإضافة إلى الحيزات الموجودة بين المفاصل الأرضية.

١٥ ـ تستخدم معدات الصيد ومعدات الغوص وأنابيب الأوكسجين وزوارق الطوارىء وأسرة النوم، وأثاث المركبة البحريات وأية أدوات أخرى موجودة في المركبة لاخفاء المخدرات.

١٦ ـ أساليب التهريب لا يمكن حصرها وكلمات أفلحت جهود أجهزة المكافحة في كشف أسلوب ابتكرت العقول الجهنمية أساليب جديدة، وقد لاحظ مكتب الملاحة العالمية تزايداً متنامياً في عدد الأختام المغشوشة للحاويات ومرد ذلك أن عصابات الإجرام المنظم بعد إنهاء الإجراءات الجمركية وختم الحاويات على ما بداخلها من بضائع مشروعة تقوم هذه العصابات بالتعاون مع بعض الفاسدين العاملين في مستودعات الحاويات بفتح الحاوية وإخفاء المخدرات بها ثم إعادة ختمها من جديد بأختام مقلدة، ثم تتسلل هذه العصابات الى المستودعات أو الأرصفة

في موانىء الوصول وتخرج ما بداخل الحاويات من مخدرات وتعيد ختمها مرة أخرى.

١٧ ـ أشارت نشرة الانتربول الصادرة بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٩٨م أن الولايات المتحدة الأمريكية يدخلها ٦ ملايين شخص عن طريق البحر كما يدخل موانئها ٩٠ ألف سفينة تجارية تحمل أكثر من ٩ مليون حاوية و ٤٠٠ مليون طن من البضاعة، ويزور مدنها الساحلية أكثر من ١٥٧٠٠٠ سفينة ذات حجم أصغر بالإضافة إلى الآلاف من مراكب التهريب وفي وسط هذا الخضم الهائل من البشر والعدد الضخم من المركبات بما تحمله من بضائع يتم تهريب المخدرات بحراً.

١٨ ـ تتولى عصابات الإجرام المنظم عمليات تهريب الشحنات الضخمة والمتوسطة من المخدرات بحراً وهي عصابات استفادت إلى أقصى حد من معطيات الحضارة وتقدم علوم الإدارة واكتسبت قدرة فائقة على تجنيد ضعاف النفوس من السياسيين والعسكريين ورجال الشرطة والجمارك لتسهيل عملياتها الآثمة. وقد ورد في نشرة منظمة الجمارك العالمية ـ المكتب الإقليمي لتبادل المعلومات في منطقة الشرق الأوسط بالرياض الصادرة في ديسمبر ١٩٩٧م أن السلطات الإسبانية قامت بضبط وزير سابق في دولة افريقية حاول القيام بتهريب ١٥ كيلوجرام من الهيروين من كراتشي عبر فرانكفورت لحساب عصابة من عصابات الإجرام المنظم.

١٩ ـ عادة ما تقوم مراكب التهريب بتسليم شحنتها من المخدرات إلى زورق صيد يعمل لحساب مستوردي المخدرات ويكون في انتظارها في نقطة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، عادة تكون في البحر العالي بالقرب من المياه الإقليمية للدولة المستهلكة إذا كان التسليم نهاراً وبعد تبادل الإشارات

المتفق عليها تنقل الشحنة إلى الزورق . وإذا كان التسليم ليلاً تكون نقطة الالتقاء في البحر الإقليمي على بعد كيلومتر أو أكثر قليلاً من الشاطىء . وفي حالات أخري يستغل قبطان المركب أو مندوب العصابة قارباً مطاطياً من قوارب النجاة الموجودة على مركب التهريب ومعه طرف حبل مربوط به إطارات من الكاوتش بداخلها طرب الحشيش أو لفات الأفيون ويقترب من الشاطىء وعند تبادل الإشارات مع أفراد العصابة المحليين يتجه إليهم ويسلمهم الحبل وتقوم مجموعة الاستلام بجذب شحنة المخدرات ونقلها بالوسيلة المتاحة من مركبات أو دواب إلى أماكن التخزين .

٢٠ ـ عند تهريب الشحنات الكبيرة من المخدرات بواسطة سفن البضائع ينتظر أفراد العصابة السفينة في عرض البحر وعادة تستخدم العصابة زورقاً مسلحاً ويقومون بتسليم القبطان وطاقم السفينة المخدرات ، وقبل أن تصل السفينة إلي الميناء الشرعي يقابلها في عرض البحر أيضاً زورق للعصابة في دولة الوجهة وتتسلم المخدرات وتقوم بإدخالها إلى الدولة المستهلكة للمخدرات . وللتسليم والتسلم خطة أصلية وخطط بديلة تتبع إذا كا حدث ظرف حال دون إتمام التسليم في الزمان والمكان المتفق عليه .

٢١ ـ عادة ما يكون قائدو سفن التهريب كبيرة كانت أم صغيرة من البحارة المحترفين الذين يحفظون مسارات البحر عن ظهر قلب ويستطيعون قيادة المركبة في الظلام الدامس اهتداء بالنجوم ، كما تكون لديهم القدرة على المناورة والكر والفر إذا ما طاردتهم مركبات أجهزة المكافحة .

٢٢ ـ وأخيراً فإن استخدام البحر في تهريب المخدرات يتنامى لأن الطريق البحري أقل كلفة وأكثر قدرة على حمل الشحنات الضخمة فضلاً عن كونه أكثر أمناً بالنسبة للمهربين فاحتمالات الضبط قليلة نظراً للمساحات الشاسعة التي لا يمكن السيطرة عليها ومراقبتها بالوسائل

التقليدية بينما الوسائل التقنية مكلفة، كما أن ضخامة حجم وعدد الحاويات التي تنقلها المركبات تجعل من الصعب الكشف عن المخدرات المخبأة في بعضها بالإضافة إلى أن اتفاقيات تحريرا التجارة تضغط على السلطات الجمركية بالاسراع في إنهاء إجراءاتها.

٣ . ٣ مكافحة المخدرات بحراً على الصعيدين الوطني والدولي

قطع المجتمع الدولي شوطاً كبيراً في مجال التعاون الدولي لمكافحة تهريب المخدرات بحراً منذ مؤتمر تدوين القانون الدولي في لاهاي الذي قنن أحكام العرف الدولي التي تواترت على مر السنين وتحكم تحركات المركبات البحرية عبر البحر. وعلى مر السنين أخذ المجتمع الدولي في تطوير أحكام القانون الدولي على ضوء المتغيرات والمستجدات وتزايد حجم النقل والشحن البحري واستغلال مهربي المخدرات البحر في تهريب المخدرات. ومن العلامات البارزة في طريق الكفاح الدولي البحري ضد تهريب المخدرات اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي لعام ١٩٥٨م واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨م التي ضمت لأول مرة في تاريخ الرقابة الدولية علي المخدرات عدة مواد تتعلق بمكافحة المخدرات بحراً منها المادة الخاصة بالناقلين التجاريين والمادة ١٦ الخاصة بالمستندات التجارية ورسم الصادرات والمادة ١٧ الخاصة بالاتجار غير المشروع عن طريق البحر والمادة ١٨ الخاصة بمناطق التجارة الحرة والموانيء الحرة.

وفي مسيرة التعاون الدولي البحري لا يمكن اغفال المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة استعمال العقاقير الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير

المشروع بها (فيينا ـ يونيو ١٩٨٧م) والذي تضمن في الفصل الثالث الخاص بقمع الاتجار غير المشروع توصيات بإجراءات محددة لاتخاذها علي الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق عدة أهداف هي : الهدف رقم ٢٤ في شأن مراقبة دخول وخروج العقاقير عبر منافذ الدخول الرسمية، والهدف رقم ٢٦ في شأن تعزيز مراقبة الطرق البرية والمائية والجوية المؤدية للحدود، والهدف رقم ٢٨ الخاص بمراقبة السفن في أعالي البحار.

كما لا يمكن إغفال توصيات فريق العمل المعني بالتعاون البحري في دورته الأولى (١٩ ـ ٢٣/ ٩/ ١٩٩٤م) والثانية (٢٠ ـ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٥م) المعقودتين في فيينا تنفيذاً لقرار لجنة المخدرات رقم ٩ في دورتها السابعة والثلاثين.

وشهد المجتمع الدولي في الآونة الآخيرة صوراً غير قليلة للتعاون الدولي البحري على المستوى الثنائي والمستوى المتعدد الأطراف منها التعاون بين جزر البهاما والولايات المتحدة الأمريكية، والتعاون بين إسبانيا وإيطاليا والتعاون بين المملكة المتحدة وهولندا، والتعاون بين السلطات البحرية في أمريكا الجنوبية والمكسيك وبنما.

وتوفر للمجتمع الدولي عدد لا بأس به من آليات الاتصال وتبادل المعلومات منها برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومجلس التعاون الجمركي، والمنظمة البحرية الدولية، والغرفة الدولية للشحن البحري، والرابطة الدولية للموانىء والمرافىء بالإضافة إلى شبكات ناجحة لتبادل المعلومات مثل شبكة (Mar. Inf) الخاصة بالسفن التجارية والحاويات التي يتم شحنها بحرياً وشبكة Yacht-Inf الخاصة باليخوت الخاصة ويشترك في الشبكتبن ١٢ دولة أوربية غربية.

وعلى المستوى العربي قامت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب بتنظيم ندوات علمية وعقد دورات تدريبية تناولت موضوع التعاون الدولي البحري، وعلى المستوى الوطني يوجد في بعض الدول العربية تعاون وثيق بين الجهاز المتخصص لمكافحة المخدرات وقوات حماية الحدود البحرية والسلطات الجمركية وسلطات أمن الموانيء والرابطات غير الحكومية للمجموعات المهنية التالية: قادة البحوث، مالكي وسائل النقل البحرية، الصيادين، العاملين في مجال الشحن والتخليص الجمركي، العاملين على السفن، العاملين في قطاع تموين السفن. وسائر الفئات المهنية العاملة في مجال النقل البحري، والتعاون بين أجهزة مكافحة المخدرات والعاملين في القطاعات غير الحكومية يستند إلى مبدأ التعاون الطوعي ويدعمه ندوات وبرامج تدريبية لتنمية الوعي بأهمية التعاون لحماية الوطن والإنسانية جمعاء من خطر المخدرات.

والواقع يشير إلى ارتباط المكافحة على المستوى الوطني بالمكافحة على المستوى الدولي وخاصة في مجال التعاون الدولي البحري، وبالرغم من أن المسطور في الصكوك يعد كافياً إلى حد ما إذا ما نقل من حيز النظر إلى حيز العمل إلا أن التطبيق العملي يصطدم بعوامل كثيرة تؤدي إلى نتائج متواضعة، هذه العوامل بعضها متصل بالسيادة الوطنية وبعضها متعلق بنقص المعلومات والبعض الآخر متعلق بنقص الإمكانات وافتقاد الوسائل التقنية المتقدمة التي تيسر عملية الاتصال وتبادل المعلومات فضلاً عن افتقاد التدريب المستمر الذي يذهل رجل المكافحة لمتابعة التطورات المتنامية لعمليات تهريب المخدرات بحراً.

ومكافحة تهريب المخدرات بحراً تنفيذاً للقوانين الوطنية لمكافحة المخدرات في إطار المبادىء القانونية الدولية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨م وعلى ضوء توصيات المخطط الشامل وتوصيات الفريق العامل المعني بالتعاون البحري تتطلب الآتي :

٣ . ٣ . ١ حماية الحدود البحرية

وتتطلب عملية حماية الحدود البحرية توفير العناصر البشرية المؤهلة والمدربة والمزودة بوسائل الانتقال والاتصال والمناظير الليلية والأسلحة المناسبة وأجهزة الرادار وغيرها من الوسائل التقنية التي تمكن من كشف السفن داخل المياه الإقليمية وخارجها في المنطقة الملاصقة ومنطقة البحر العالي القريبة منها وكذلك التي تكفل عدم استخدام المنافذ الحدودية البحرية في تهريب المخدرات .

وعلى الدول التي تعاني من نقص الإمكانات أن تطلب مساعدة صندوق الأمم المتحدة المعني بمكافحة إساءة استخدام المخدرات والدول الغنية بالخبرات أو الأموال وعلى هذه الأخيرة أن تستجيب لهذه الطلبات حرصاً على مصلحتها أولاً فالمخدرات المهربة إلى الدولة الطالبة قد تجد طريقها مرة أخرى إلى الدولة المطلوب منها المساندة .

وعلى برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية أن يقدم المشورة القانونية والخبرة الفنية للدول التي تطلبها وأن يكون فرق تدريب متجولة ومتعددة الجنسيات لايفادها إلى الدول التي ترغب في ذلك حتى يتسنى للدول الطالبة أن تنفذ المادة ١٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على نحو أفضل .

٣ . ٣ . ٢ تبادل المعلومات

تبادل المعلومات على نحو سريع ودقيق ييسر استهداف السفن المشبوهة وإحباط مخططات عصابات التهريب الدولية وذلك يتطلب إنشاء قاعدة بيانات محوسبة آلياً تضم كافة المعلومات عن السفن واليخوت والقوارب المسجلة لديها أو التي ترفع علمها، وكذا حركة الحاويات المشحونة بحراً وتبادل المعلومات مع الدول الأخرى، وإنشاء مركز إقليمي لتجميع وتبادل هذه المعلومات. أقترح أن يكون تابعاً للمكتب العربي لشئون المخدرات بالنسبة للعالم العربي، وإنشاء مركز دولي تابع لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات لإنشاء قاعدة معلومات دولية عن المعلومات الخاصة بمكافحة تهريب المخدرات عبر البحر، وهذا المركز تصب فيه المعلومات المتوافرة لدى الدول ولدى الأنتربول ولدى مجلس التعاون الجمركي ـ ويتطلب ذلك أيضاً من الحكومات أن تحسن وتبسط قنوات الاتصال المباشر بشكل يكفل التبادل الدائم للمعلومات بعد التحقق من جودتها ودقتها وإحاطتها بسياج من السرية، كما يتطلب تحديد سلطة لتلقي الطلبات الخاصة بتبادل المعلومات وقد حددتها مصر على سبيل المثال بآلية تضم الجهات المعنية بوزارات الداخلية والعدل والنقل البحري.

وينبغي عند تبادل المعلومات عن السفن المثبتة فيها أن تشتمل المعلومات على مايلي:

١ ـ الاسم.

٢ ـ الجنسية المحققة / العلم الأكيد.

٣ ـ تسجيل السفينة ورقم المستند والرقم الرسمي (الرقم الدولي المعمول به).

٤ ـ نوع السفينة.

٥ ـ إشارة النداء اللاسلكية .

٦ ـ الطول الإجمالي .

٧ ـ الحمولة الإجمالية بالطن الحجمي .

٨ ـ المالك .

٩ ـ الوسيط أو الوكيل البحري .

١٠ ـ ميناء المنشأ .

١١ ـ غرض الرحلة (وإذا كان تجارياً، يقدم وصفاً لحمولة البضائع، حيثما كان ذلك ممكناً عملياً) .

١٢ ـ ميناء الوصول السابق .

١٣ ـ ميناء الوصول التالي .

١٤ ـ تاريخ ووقت المشاهدة .

١٥ ـ موقع السفينة .

١٦ ـ اسم الربان وجنسيته وتاريخ ميلاده .

١٧ ـ أسماء الأشخاص الآخرين على متن السفينة وجنسياتهم وتواريخ ميلادهم، إذا أمكن عملياً .

١٨ ـ أسباب الاشتباه و/ أو اتخاذ الإجراء المطلوب (وإذا كان ينطبق ذلك، تبين الملابسات التي تعتبر في رأي الدولة الطالبة سنداً لتدخلها) .

١٩ ـ إجراءات التدقيق التي تم القيام بها فعلاً .

٢٠ ـ هوية السلطات الأخرى المستدعاة (إن كان ينطبق ذلك) .

٢١ ـ الفترة الزمنية المطلوب من أجلها الإذن (إن كان ينطبق ذلك) .

٢٢ ـ البدائل المنظور فيها (مثلاً: التسليم المراقب)، طلبات اعتلاء السفينة فقط).

٢٣ ـ المعلومات الوثيقة الصلة بخصوص نظام المسؤولية المعمول بها.

وينبغي لتكوين قاعدة بيانات تتسم بالشمول والتكامل والدقة والموضوعية اتخاذ مايلي:

١ ـ إعداد عناصر بشرية مؤهلة ومدربة تدريباً مستمراً لكي تتولى جمع المعلومات بمختلف الوسائل المتاحة مثل البحث والتحري وتجنيد المخبرين واستخدام أسلوب العمل تحت ساتر بالإضافة إلى المراقبة بجميع أنواعها وتزويد هذه العناصر بالإمكانات المادية والوسائل التقنية التي تمكنهم من عملية جمع المعلومات بالإضافة إلى التدريب على كيفية جمع المعلومات من مصادرها الفعلية.

٢ ـ إعداد عناصر بشرية لتحليل المعلومات التي تم جمعها وتقييمها واستبعاد ما لا يلزم منها ثم إدخالها إلى الحاسب الآلي وفق برنامج يتم إعداده بدقة.

٣ ـ الاستفادة من المعلومات المتاحة لدى المنظمات الدولية مثل الانتربول ومنظمة الجمارك العالمية، وشبكات معلومات الدول المعنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا.

٤ ـ السعي للحصول على المعلومات الموجودة لدى الرابطات غير الحكومية ولدى أعضائها ولدى كل من له صلة بالشحن البحري أو عصابات تهريب المخدرات.

٥ ـ التركيز على الناقلين التجاريين والزامهم باتخاذ التدابير اللازمة لمنع استخدام ما لهم من وسائل نقل بحرية في ارتكاب جرائم التهريب، وتدريب العاملين لديهم على التعرف على الشحنات المشبوهه

والأشخاص المشبوهين، والعمل على تنمية روح النزاهة والتعاون عندهم حتى يقدموا ما قد يكون لديهم من معلومات عن السفن المشتبه فيها أو الحاويات المشتبه فيها أو الأشخاص المتورطين في عمليات تهريب المخدرات.

٦ ـ التدقيق في منح التراخيص للعاملين في المهن ذات الصلة بالبحر وما تسلتزمه من معدات وأماكن ومركبات وخاصة تسجيل السفن.

٧ ـ إيفاد العناصر البشرية للتدريب المتقدم في بعض الدول ذات الخبرة الطويلة في مجال مكافحة تهريب المخدرات عبر البحر.

٣ . ٣ . ٣ إعتلاء السفن وتفتشيها

لا توجد مشكلة أمام الدول في اعتلاء السفن التي تحمل علمها وتفتيشها، كما لا توجد مشكلة أمام الدول إذا كانت السفينة لا تحمل علماً أو تحمل علماً مستنداته مزورة، فللدولة بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اتخاذ إجراءات اعتلاء السفينة وتفتيشها طبقاً للقواعد المنظمة للغارات وخاصة المتعلقة بالتأكد من صحة المعلومات التي تم جمعها والتخطيط للضبط بناء على هذه المعلومات بما في ذلك إعداد القوات وتجهيزها بالإمكانات المطلوبة ومداهمة السفينة والسيطرة عليها قبل تفتيشها بدقة.

والمعروف أن الدول لا تمارس سلطاتها في اعتراض السفينة أو اعتلائها أو اقتحامها إلا باستخدام سفن حربية أو طائرات عسكرية أو سفن أو طائرات أخرى تحمل علامات واضحة تبين بسهولة أداءها لمهام رسمية وصلاحيتها للقيام بهذه المهام. وللدولة حق الزيارة للسفن المشتبه فيها طبقاً للعرف الدولي البحري حفاظاً على الأمن في أعالي البحار وللتأكد من أن

السفينة مسجلة لدى دولة ما وأن لديها مستندات تثبت شرعية رفعها للعلم، فإذا لم يثبت تسجيلها في دولة اعتبرت عديمة الجنسية.

أما إذا ثبت أن السفينة المشتبه في تورطها في تهريب المخدرات في أعالي البحار مسجلة لدى دولة أخرى فإنه يجب اتخاذ الإجراءات التالية قبل اعتلاء السفينة وتفتيشها.

١ ـ إخطار الدولة التي ترفع السفينة علمها أو تحمل علامات تسجيل خاصة بها وطلب الإذن منها باتخاذ التدابير الملائمة . . وقد أوصى الفريق العامل المعني بالتعاون البحري أن يتضمن الطلب مايلي:

أ ـ بيان هوية الطرف الطالب، بما في ذلك السلطة التي أصدرت الطلب والهيئة المكلفة باتخاذ التدابير.

ب ـ وصف السفينة، بما في ذلك الاسم والعلم وميناء التسجيل وأي معلومات أخرى تتعلق بالسفينة.

جـ ـ التفاصيل المعروفة بخصوص الرحلة وطاقم البحارة.

د ـ معلومات عن الرؤية وتقرير عن حالة الطقس.

هـ ـ سبب الطلب (توضيح الظروف التي تؤيد التدخل).

و ـ التدبير المزمع اتخاذه.

ز ـ أي معلومات أخرى ذات صلة.

ح ـ الإجراء الذي تطلب اتخاذه الدولة المتدخلة (بما في ذلك اثبات تسجيل السفينة والإذن باقتحامها وتفتيشه، إن كان ينطبق ذلك)، مع تحديد أي مهلة زمنية لازمة.

٢ ـ على دولة العلم أن ترد بأسرع ما يمكن ويمكن الاسترشاد باتفاق مجلس أوربا الذي يوجب على دولة العلم أن ترد على الطلبات المقدمة إليها خلال أربع ساعات من تسلم الطلب .

٣ ـ إذا أذنت دولة العلم للدولة الطالبة باعتلاء السفينة وتفتيشها تنفذ الدولة الطالبة ذلك طبقاً لقانونها أو طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الدولتين مع مراعاة عدم مخالفة القانون الدولي للبحار وعدم تهديد سلامة الحياة في البحار والحفاظ على أمن السفينة والبضائع والأشخاص وعدم الإضرار بالمصالح التجارية والقانونية للدولة التي ترفع السفينة علمها أو أية دولة أخرى وإلا كانت الدولة الطالبة مسؤولة عن تعويض الأضرار التي قد تنجم عن اعتلاء السفينة وتفتيشها .

٤ ـ لما كان أسلوب التسليم المراقب يحقق نتائج أفضل من اعتلاء السفينة وتفتيشها في البحر العالي فقد يكون من المستحسن الاكتفاء بمراقبة السفينة واتخاذ اللازم لضبطها حال قيامها بتسليم المخدرات لمستقبلي الشحنة . . وفي هذه الحالة يجب مراعاة ضوابط التسليم المراقب لضمان السيطرة الكاملة على شحنة المخدرات والحيلولة دون نقلها إلي سفينة أخرى أو التخلص منها بإلقائها في البحر .

٥ ـ يمكن اللجوء إلى أسلوب التسليم المراقب بعد اعتلاء السفينة في البحر العالي وتفتيشها إذا استطاع رجال المكافحة إقناع طاقم مركب التهريب بالتعاون معهم .

٦ ـ إخطار دولة العلم والدول المعنية بنتائج ما قامت به الدولة من إجراءات .

وحتى تحقق هذه الإجراءات النتائج المرجوة يجب اتباع الآتي :

أ ـ إعداد قوات مدربة على مستوى راق من ناحية اللياقة الذهنية واللياقة البدنية واللياقة النفسية ومهارات التلاحم واستخدام الأسلحة النارية والقدرة على قيادة زوارق المكافحة والمناورة والمطاردة للأطباق على السفينة المشتبه فيها .

ب ـ إن تكون هذه القوات على معرفة تامة بقانون البحار وإحكام اتفاقية ١٩٨٨م والقانون الوطني .

جـ ـ أن تكون القوات مدربة تدريباً جيداً على كيفية السيطرة على الأشخاص الموجودين على ظهر السفينة ومدربة على كيفية تفتيش السفينة والوصول إلى الفراغات المحتملة لاخفاء المخدرات ويمكن الاستعانة بالأجهزة الحديثة مثل الانتوسكوب وأيضاً الاستعانة بكلاب الشرطة علماً بأنه كلما كانت المعلومات المجموعة عن السفينة متكاملة والقدرة على مناقشة طاقم التهريب ممتازة أمكن الوصول إلى المخدرات بسرعة .

د ـ التعاون الدولي المدعم بالاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف أو مذكرات التفاهم يهيء المناخ الصالح لضبط قضية مخدرات ناجحة .

هـ ـ التعاون بين السلطات المحلية المعنية بمكافحة تهريب المخدرات في أعالي البحار وخاصة من خلال اللجان أو مذكرات التفاهم والقائم على أساس تقاسم المعلومات وتبادل الأجهزة والمعدات وتكامل الخبرات من العوامل المؤدية إلى النجاح في ضبط عمليات تهريب المخدرات في البحر .

و ـ يجب على برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات مساعدة الدول الراغبة في عونه للتغلب على مشكلاتها الخاصة

بحوسبة المعلومات وضعف قنوات الاتصال وعدم فاعلية التدوين في سجلات السفن ونقص الإمكانات المادية والفنية والتقنية اللازمة لتأمين بحرها بالإضافة إلى افتقاد قواتها للتدريب على اعتلاء السفن واقتحامها ويجب على الدول الغنية بالمال أو الخبرات أن تقدم مساعداتها لهذه الدول مباشرة أو من خلال الصندوق.

الخاتمـــة

بعد أن استعرضنا أنواع المخدرات المهربة بحراً ونسبتها من حيث وزن المضبوطات وعدد القضايا وتناولنا اتجاهات وأساليب تهريب المخدرات بحراً ووضعنا تصورنا لإجراءات مكافحة تهريب المخدرات بحراً على ضوء القواعد القانونية الدولية والقواعد القانونية الوطنية والمبادىء التوجيهية لكيفية تنفيذ هذه الإجراءات . . أرى في النهاية أن مكافحة تهريب المخدرات عبر البحار رهين بالاخلاص في المكافحة إخلاص من قبل الدول والمنظمات والأشخاص والجماعات.

المراجع

المراجـــع

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨م، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩١م.

التقارير السنوية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الأمم المتحدة، نيويورك، أعوام ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٩٩٩م.

القرني، بريك. المستجدات الدولية في مكافحة المخدرات، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر رؤساء أجهزة مكافحة المخدرات العربية، الرياض، ١٩٩٧م.

الوثيقة رقم ١٣/ ١٩٩٥/ ٧ E.CN. في شأن تقرير الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بالتعاون البحري.

تقرير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية عن عام ١٩٩٨م.

شعبة المخدرات: إعلان المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها والمخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال العقاقير، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٨م.

عبدالحميد، محمد فاروق. التعاون الدولي البحري في مجال مكافحة المخدرات، وثائق الندوة العلمية التاسعة والأربعين وموضوعها التقنيات الحديثة في مجال مكافحة المخدرات، التي عقدتها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بمقرها بالرياض، أكتوبر ١٩٩٨م.

عيد، محمد فتحي. الإجرام المعاصر، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩م.

عيد، محمد فتحي. السنوات الحرجة في تاريخ المخدرات . . نذر الخطر وعلامات التفاؤل، منشورات مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، ١٩٨٩م.

ـــــــــــــ. المخدرات . . الأسباب والصكوك والبشر، منشورات مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، ١٩٩٢م.

ـــــــــــــ. مدى قدرة تشريع مكافحة المخدرات المصري على حماية المجتمع الدولي من خطر المخدرات، البحث الفائز بالجائزة الأولى في المؤتمر الإقليمي لمكافحة المخدرات، الإسماعيلية، ١٩٨٣م.

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة: الاتجاهات العالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات، الأمم المتحدة، فيينا، ١٩٩٩م.

منصور، محمد عباس. العمليات السرية في مجال مكافحة المخدرات، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٣م.

نشرات مجلس التعاون الجمركي ومكاتبه الأقليمية.

وثائق إجتماعات لجنة المخدرات ١٩٩٧م، ١٩٩٨م، ١٩٩٩م.

وثائق اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ١٩٩٤م، ١٩٩٥م، ١٩٩٦م، ١٩٩٧م، ١٩٩٨م، ١٩٩٩م.

وثائق مؤتمر رؤساء أجهزة مكافحة المخدرات العربية الذي عقد في تونس عام ١٩٩٩م.